دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد*

مقدمـــة:

يأتي إعداد هذه الورقة بناءً على الدعوة الموجهة لبنك الكويت المركزي للمشاركة في مؤتمر (الحوكمة في دولة الكويت: الإطار التشريعي والمالي والإداري) المنعقد في دولة الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق الغانم، تحقيقاً لرغبة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في تعزيز البناء الرشيد والصالح للدولة ومؤسساتها، وفي إطار خطة الدولة في مجال التنمية الإدارية لمكافحة الفساد في جميع أجهزتها وتفعيل قواعد الحوكمة المؤسسية في القطاع الحكومي وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة باعتبارها ركائز التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار سأتناول الموضوع تحت ثلاثة محاور، يتناول **المحور الأول** منها التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويتناول **المحور الثاني** أهم مبادئ ومعايير حوكمة الشركات التي تضمنتها تعليمات قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٢. واسترشاداً بما جاء في هذين المحورين، سأتناول في **المحور الثالث** نظم وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي.

المحور الأول: التعريف بالحوكمة وأهميتها في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي

١) حوكمة الشركات في القطاع الخاص:

---

* الورقة المقدمة من السيد يوسف جاسم العبيد، نائب محافظ بنك الكويت المركزي، في "مؤتمر الحوكمة في دولة الكويت: الإطار التشريعي والمالي والإداري"، المنعقد في دولة الكويت بتاريخ ١٠ – ١١ أكتوبر ٢٠١٧، برعاية معالي رئيس مجلس الأمة السيد مرزوق علي الغانم.

تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية في ضوء ما شهده العالم من تحولات هامة في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مع تنامي ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة الحديثة، وما ترتب على ذلك من احتمالات لنشوء تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين.

ولقد احتل موضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لتؤكد من جديد على أهمية موضوع الحوكمة وذلك في ضوء ما كشفت عنه تلك الأزمة من أن ضعف معايير الحوكمة والإخفاقات في تطبيق الممارسات السليمة، سواء في العمل المصرفي أو أعمال الشركات الأخرى، كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة المطالبات على النطاق العالمي لتطوير معايير الحوكمة، وبحيث أصبح هذا الموضوع من ضمن المعايير المالية التي تضمنتها توصيات مجموعة العشرين بشأن إصلاح النظام المالي العالمي، وفي صدارة المعايير التي تضمنتها حزمة الإصلاحات المالية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وبالرغم من تعدد وتباين التعريفات لمصطلح الحوكمة، إلا أنه يمكن تعريفها بأنها تمثل الأساليب التي تدار بها الشركات من خلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف الشركة وأساليب تشغيلها والرقابة الذاتية على أنشطتها لحماية أصولها وممتلكاتها وحماية المساهمين (Shareholders) وحقوق أصحاب المصالح (Stakeholders) مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة.

وبطبيعة الحال فإنه لا خلاف حول أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للاقتصاد الكويتي أخذاً بالاعتبار ما يترتب على تطبيقها من الارتقاء بأداء هذه الشركات وتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مع ترسيخ المقومات الأساسية لتعزيز كفاءة عمل الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي في الدولة. ولا جدال في ذلك إذا ما علمنا أن التطبيق السليم لمعايير الحوكمة ينبع من كون هذه المعايير تعتبر بمثابة منهج إصلاحي وآلية عمل من شأنها التعريف بأسس الممارسات السليمة في إطار تعزيز نزاهة المعاملات المالية، وترسيخ مفاهيم الحوكمة كثقافة تؤكد الالتزام بالقيم السلوكية في أعمال جميع الشركات. وفي هذا الإطار تتجلى أهمية الحوكمة في كونها تمثل

أحد الركائز المهمة لبيئة تشريعية محفزة للإدخار والاستثمار، وفيما أظهرته العديد من الدراسات من وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين قواعد ونظم الحوكمة وسلامة النظم المالية.

٢) قواعد الحوكمة في القطاع الحكومي (المؤسسات والجهات الحكومية):

تنطلق أهمية الحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية (حوكمة القطاع العام) من العديد من الاعتبارات والأسباب التي تختلف من دولة لأخرى، ويتمثل أهم هذه الأسباب في ضعف مستوى الأداء والإنتاجية في الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات فيما بينها، وضعف في المنظومات الرقابية وآليات عملها، وغياب المساءَلة، وضعف في الإفصاح والشفافية، وظهور حالات لفساد مالي وإداري.

هذا وفي ضوء تعريف كل من البنك الدولي، ومعهد المدققين الداخليين الأمريكي لحوكمة القطاع العام، **تركز الحوكمة في المؤسسات والجهات الحكومية على إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى مجموعة القوانين والنظم والسياسات والإجراءات التي تستهدف تحقيق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهات الحكومية بتحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارات العليا والإدارات التنفيذية في هذه الجهات، وذلك لتحقيق غرض المحافظة على المال العام الذي يعتبر إحدى أدوات الدولة في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها استناداً إلى مجموعة مؤشرات لقياس الأداء في ضوء قوانين ونظم واضحة.** وبذلك تمثل معايير الإفصاح والشفافية مبادئ مهمة في إطار حوكمة المؤسسات والجهات الحكومية، وهو ما يتطلب توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية ذات المصداقية، وبالنطاق الذي يمكن على أساسه تقييم الأداء والاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة. ومن هنا أيضاً تنطلق أهمية الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية في الجهات الحكومية، بما في ذلك نظم الرقابة الداخلية الفعالة والتي يشكل التدقيق الداخلي أحد محاورها الأساسية.

المحور الثاني: قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية

أصدر بنك الكويت المركزي في شهر يونيو ٢٠١٢ تعليمات بشأن "قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية" لتحل محل التعليمات الصادرة في شهر إبريل ٢٠٠٤. وتتضمن هذه التعليمات تطويراً لمعايير الحوكمة المشار إليها أخذاً بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية

الأخيرة وما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن، وبصفة خاصة الأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي.

هذا وقد تضمنت هذه التعليمات مجموعة المحاور الأساسية لمعايير حوكمة البنوك إبتداء بأهمية **الدور المنوط بمجالس الإدارة**، من حيث اضطلاع المجلس بكامل مسئولياته تجاه البنك بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية، ومعايير الحوكمة، والمشاركة الفعالة في تنظيم البنك وتحمل كافة المسئوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والأطراف من أصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي والخارجي. كذلك أكدت هذه التعليمات على ضرورة اضطلاع أعضاء مجلس الإدارة بدورهم في تطوير الثقة العامة في إدارة البنك بحيث يأخذ مجلس الإدارة بالاعتبار أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي.

وقد تضمنت التعليمات **دور ومسئوليات الإدارة التنفيذية** وما يجب أن يتمتع به المسؤولون من مؤهلات علمية والخبرة اللازمة والكفاءة والسلوك الشخصي المناسب والنزاهة لإدارة أعمالهم والتأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط ونزعة المخاطر والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وانساجاماً مع التطور في معايير الحوكمة على المستوى الدولي، فقد تضمنت هذه التعليمات محاور لمبادئ جديدة تتعلق بنظم وسياسة المكافآت وربطها بأداء البنك والمخاطر على المدى الطويل وليس على المدى القصير فقط، بالإضافة إلى تعزيز معايير الإفصاح، وشفافية الهياكل القانونية والتنظيمية للبنوك ومجموعاتها بما يسمح بالتعرف على مخاطر هيكل المجموعات المعقدة ومراقبة عمل الكيانات الفردية في المجموعة ومن ثم سهولة إدارة المخاطر. كذلك، وفي ضوء أهمية الإفصاح والشفافية فقد أخذت تعليمات بنك الكويت المركزي حيزاً كافياً في هذا المجال، إنطلاقاً من أن نظام الإفصاح الجيد يمثل خاصية محورية نحو مراقبة السوق على أداء المؤسسات وإداراتها، فكلما كان نظام الإفصاح قوياً كلما ساهم ذلك في تعزيز الثقة في المؤسسة.

وفي إطار موضوعات هذا المؤتمر، وما يتطلع إلى تحقيقه من أهداف في مجال تفعيل النظم الرقابية وأدواتها للمحافظة على المال العام، أود أن أشير إلى موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية عند الحديث عن قواعد ونظم الحوكمة، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو المؤسسات والجهات الحكومية. **يتمثل الأول منهما في نظم الرقابة الداخلية** وما ينبثق عنها من سياسات وأدلة وإجراءات عمل توفر للمؤسسات الجوانب الرقابية على أنشطتها وعملياتها وتمنع التداخل في

المهام وتحدد المسؤولية والمساءلة، بالإضافة إلى وجود جهاز تدقيق داخلي يتمتع بالاستقلالية والكفاءة والذي يشكل ركيزة أساسية في نظم الرقابة الداخلية.

ويتمثل الموضوع الثاني، والذي لا خلاف في أنه يشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة، **في المعايير المرتبطة بالقيم السلوكية والأخلاقية والممارسات المهنية**. وانطلاقاً من ذلك، أكدت القواعد والنظم الصادرة عن بنك الكويت المركزي على مسئولية مجلس الإدارة في تحديد المعايير المهنية والقيم السلوكية التي تعزز النزاهة من خلال وضع سياسات وميثاق للسلوك المهني، وسياسات مكتوبة ومعتمدة بشأن تعارض المصالح سواء كان هذا التعارض فيما بين أعضاء مجلس الإدارة والبنك أو فيما بين الإدارة التنفيذية والبنك، مع وضع سياسات مكتوبة ومعتمدة بشأن تعريف وتحديد الأطراف ذوي العلاقة وبما يوفر نظم رقابة داخلية على العمليات التي تتم مع هذه الأطراف. وفي ذات الإطار، فقد تضمنت القواعد والنظم الصادرة عن بنك الكويت المركزي التأكيد أيضاً على وضع سياسات مكتوبة ومعتمدة بشأن السرية المصرفية التي تشكل أهم عناصر الثقة والطمأنينة لجميع المتعاملين، وإحدى الركائز المهمة لبيئة تشغيلية محفزة للإدخار والاستثمار.

المحور الثالث: جوانب وآليات الحوكمة في بنك الكويت المركزي

تضمّن قانون بنك الكويت المركزي، رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، الأحكام القانونية التي تشكّل المحاور الأساسية لحوكمة البنك المركزي، على أن يكملها ما يضعه مجلس إدارة البنك من لوائح وقواعد لتنظيم أعمال البنك.

ونشير بدايةً إلى أن بنك الكويت المركزي قائم على رسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بمختلف أوجه نشاطه وفق أطر رقابة داخلية فعالة، وممارسات حصيفة وبناءً على عمل مؤسسي موجّه لحماية أصول البنك وممتلكاته وضمن ضوابط إدارية ومالية تستند إلى معايير الحوكمة بما في ذلك المبادئ المتعلقة بنزاهة وشفافية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. ويدعم ذلك تدقيق داخلي مستقل بالإضافة إلى التعاون المستمر مع الجهات الرقابية وجهات التدقيق الأخرى، ومنها المراقبون من جهاز المراقبين الماليين، ورقابة ديوان المحاسبة بالإضافة إلى مراقبي الحسابات الخارجيين الذين يتم إختيارهم من قبل مجلس الوزراء، ولاشك أن ذلك يوفر رقابة شاملة ومحكمة في ما يتعلق

بالمحافظة على المال العام ومحاربة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة أخذاً بالاعتبار إستقلالية بنك الكويت المركزي بموجب قانون إنشائه.

وفي إطار الممارسات السليمة للحوكمة، فإن منهجية وآلية اتخاذ القرارات في البنك المركزي تتم أيضاً على أُسس ومبادئ مؤسسية، في سبيل القيام بعمل جماعي، وذلك لتحقيق أغراض بنك الكويت المركزي بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وفي إطار من الرقابة الذاتية المستمرة التي تتطلبها مبادئ نظم الرقابة الداخلية. وبناءً على هذه المنهجية وآلية اتخاذ القرارات، يمارس بنك الكويت المركزي الأعمال المنوطة به من خلال توزيـع المهام والاختصاصات على إدارات ومكاتب البنك المختلفة وفـق الهيكـل التنظيمي والوظيفي المعتمـد للبنـك. كما يتم تنفيذ بعض الأعمال وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها من خلال **لجان مختصة** لهذا الغرض.

ونبين فيما يلي بإيجاز أهم المحاور ذات الصلـة بموضـوع الحوكمة في بنـك الكويت المركزي، وذلك فيما يتعلق بفعاليات هذا المؤتمر في مجال آليات النظم الرقابية التي تستهدف المحافظة على المال العام والحد من الفساد المالي والإداري، وتطوير العمل، ورفع كفاءة الأداء.

أولاً: نظم الرقابة الداخلية

تشكل ضوابط الرقابة الداخلية أحد المحاور المهمة من معايير الحوكمة، سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي. وأشير فيما يلي إلى الجوانب ذات الصلة بأنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك، وكما يلي:

١) **الهيكل التنظيمي للبنك:** هناك هيكل تنظيمي لبنك الكويت المركزي يتناسب مع طبيعة أعماله، ويأخذ هذا الهيكل التنظيمي بعين الاعتبار متطلبات تحديد المهام والمسؤوليات وخطوط الاتصال، وما يترتب على ذلك من إصدار سياسات ولوائح وإجراءات في إطار تحقيق متطلبات الحوكمة وفق آليات عمل مؤسسي.

٢) **أدلة سياسات وإجراءات العمل:** يمارس بنك الكويت المركزي أعماله بموجب أدلة وسياسات ونظم ولوائح وإجراءات عمل تغطي مختلف المهام والأنشطة التي يمارسها البنك لتحقيق أغراضه، وتأخذ هذه الأدلة والسياسات والإجراءات بالاعتبار مختلف الجوانب ذات الصلة بتعزيز نظم الرقابة الداخلية من حيث الفصل في المهام والمسئوليات وبما يوفر أسس رقابة مالية وإدارية تعزز حماية أصول البنك وحقوقه وممتلكاته وتحقق النزاهة في العمل، ورفع درجة الأداء والمحافظة على المال العام.

٣) مكتب التدقيق الداخلي:

يُشكل التدقيق الداخلي المستقل أحد الركائز المهمة لنظم الرقابة الداخلية الفعالة. ويوجد لدى بنك الكويت المركزي مكتب تدقيق داخلي أُنشئ منذ مباشرة بنك الكويت المركزي لأعماله في عام ١٩٦٩، ويتمتع هذا المكتب بالاستقلالية التامة في الهيكل التنظيمي من حيث تبعيته لمجلس إدارة البنك. وتتوافر لدى هذا المكتب جميع الشروط المطلوبة في التدقيق الداخلي للأجهزة الحكومية وفقاً للمعايير الدولية، وذلك من حيث الاستقلالية، وممارسة النشاط بموجب ميثاق عمل معتمد من مجلس الإدارة، مع وصول غير مُقيّد لجميع سجلات البنك، وتوافر موارد مالية تتناسب مع وظيفة التدقيق ومسؤولياتها، ومدققين مؤهلين، وأداء المهام بناءً على معايير تدقيق مهنية. كذلك مما يدعم مهام وظيفة التدقيق الداخلي وإطار الحوكمة في بنك الكويت المركزي وجود أجهزة أخرى للرقابة والتدقيق المستقل تقوم بمراجعة أعمال البنك كما سبق بيانه.

ثانياً: الإفصاح والشفافيـــة:

يعتبر الإفصاح والشفافية من ضمن المعايير الأساسية للحوكمة سواء كان ذلك بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع الحكومي. **ويتعيّن أن يكون هذا الإفصاح في النطاق الذي يسمح بتقييم أداء هذه المؤسسات.** ونشير في هذا الشأن إلى بعض الجوانب ذات الصلة بموضوع الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بما يمارسه بنك الكويت المركزي من مهام.

١) بموجب أحكام المادة (٥٠) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه، يُقدم البنك المركزي إلى وزير المالية بياناً شهرياً عن موجودات ومطلوبات البنك، وينشر في الجريدة الرسمية، وتقريراً سنوياً عن أعمال البنك وميزانيته وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية، ويتضمن هذا التقرير جزءاً خاصاً حول أهم تطورات السياسة النقدية والمؤشرات النقدية والمصرفية، وجهود بنك الكويت المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

٢) تتضمن المذكرة الإيضاحية للحساب الختامي التي يرفعها بنك الكويت المركزي للعرض على لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة، بياناً لجوانب عمل السياسة النقدية التي يتوقع بنك الكويت المركزي القيام بها خلال السنة المالية القادمة، وذلك من حيث بيان مرتكزات هذه السياسة وأدواتها وأغراضها.

٣) يصدر بنك الكويت المركزي تقارير سنوية ونشرات إحصائية شهرية وفصلية، يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، وتغطي هذه التقارير مختلف الإنجازات السنوية لبنك الكويت المركزي، وأهم التطورات الاقتصادية والمالية والمصرفية ومؤشرات السلامة المالية للقطاع

المصرفي وتقييم الاستقرار المالي، وذلك بالإضافة إلى ما يصدره من تصاريح صحفية حول ما يطبقه من أدوات وما يصدره من تعليمات وضوابط في مجال الرقابة والإشراف على العمل المصرفي وما يصدره من قرارات في مجال عمل السياسة النقدية.

٤) وفي إطار محور الإفصاح والشفافية، فإنه يتم تزويد أعضاء بعثة صندوق النقد الدولي بالبيانات المطلوبة التي تمكنهم من إصدار التقارير التي تتضمن تحليلاً مفصلاً لأداء القطاع المصرفي والمالي، ويشمل ذلك تقييم أداء بنك الكويت المركزي في مجال السياسات الرقابية والنقدية. وجدير بالذكر أن تقييم أداء المؤسسات الحكومية يعتبر من مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي. هذا وإن التقارير التي يصدرها صندوق النقد تشيد بحصافة الرقابة لبنك الكويت المركزي، وسلامة أوضاع القطاع المصرفي، وكذلك مواءمة السياسات النقدية التي يطبقها بنك الكويت المركزي على صعيد سعر الصرف.

ثالثاً: الاستقرار النقدي والاستقرار المالي:

يحرص بنك الكويت المركزي على رسم وتنفيذ السياسة النقدية على صعيدي سعر الفائدة وسعر الصرف بما يعزز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وترسيخ بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام في إطار سياسة داعمة للنمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وفي ذات الاتجاه يقوم بنك الكويت المركزي أيضاً بتوجيه سياساته الرقابية بما يعزز الاستقرار المالي في البلاد وتقوية دور الوساطة المالية للقطاع المصرفي في توجيه المدخرات المحلية القومية لخدمة الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار يحرص بنك الكويت المركزي من خلال تطبيق أدوات السياسة الرقابية الجزئية وأدوات سياسة التحوط الكلي على تحصين القطاع المصرفي وزيادة قدرته على مقاومة الصدمات والعمل في ظروف ضاغطة ومتابعة ذلك من خلال اختبارات الضغط المالي. وبفضل هذه السياسات استطاع القطاع المصرفي تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية دون تطبيق خطط إنقاذ مالي من جانب الحكومة. وغني عن البيان أن السياسات الحصيفة لبنك الكويت المركزي قد عززت الثقة في إدارة الاقتصاد والتي تعتبر من ضمن أهداف الحوكمة في القطاع الحكومي، إذ أن ما يطبقه البنك المركزي من سياسات في سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي يشكل عصب الثقة في النظام المالي وفي الاقتصاد الكلي. هذا وتؤكد التقارير التي تصدرها مؤسسات عالمية متخصصة فاعلية وكفاءة الدور الذي يمارسه بنك الكويت المركزي في إطار مهامه ومسؤولياته، وهذه التقارير تضفي المزيد من الثقة بسياسات البنك المركزي التي تشكّل جانباً من السياسات الاقتصادية العامة للدولة.

التوصيـــــــات:

نرى في بنك الكويت المركزي، وفي إطار التوصيات، ما يلي:

- إن تطبيق معايير الحوكمة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص مسألة حاسمة لمتطلبات الإصلاح المالي والإداري، بما يترتب على ذلك من توفير بيئة ملائمة للإدخار والاستثمار، وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مع تطلعات لإعطائه دور الريادة لتحقيق مساهمة فاعلة في عملية التنمية.
- وفي ذات الاتجاه، وفي ضوء خاصية الاقتصاد الكويتي كإقتصاد أحادي المورد، والتطورات التي تشهدها أسواق النفط وآفاقها المستقبلية، فإننا ننظر إلى حوكمة القطاع الحكومي في إطار دعم السياسات الاقتصادية.
- تمثل معايير الإفصاح أحد المحاور المهمة ضمن أطر الحوكمة في القطاع الحكومي، وهو ما يتطلب توفير البيانات والمعلومات ذات المصداقية وبالنطاق الذي يمكن على أساسه تقييم الأداء والاستخدام الأمثل للموارد المالية للدولة.
- التأكيد على أهمية الآليات الرقابية في المؤسسات والجهات الحكومية بما في ذلك تعزيز نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي المستقل الذي يشكل أحد المحاور الأساسية لهذه الرقابة. ومما لاشك فيه أن نجاح الإصلاحات الإدارية يتطلب توافر الكفاءة في المسؤولين في الإدارات العليا لمؤسسات الدولة.
- تنمية ثقافة الحوكمة كمنهج إصلاحي وآلية عمل من شأنها التعريف بأسس الممارسات السليمة في إطار تعزيز نزاهة المعاملات المالية، وترسيخ مفاهيم الحوكمة كثقافة تؤكد الإلتزام بالقيم السلوكية في أعمال جميع المؤسسات، وعلى مستوى المجتمع ككل.

٢٠١٧/١٠/١١